

المصدر: الشرق الأوسط
التاريخ: ٣٠ يولية ١٩٩٩

لجنة الخارجية في البرلمان اللبناني تقرر تحركاً عربياً ودولياً لمواجهة التوطين

الخليل: قلنا إن الفلسطينيين ضد التوطين ولم نقل ياسر عرفات

بيروت: «الشرق الأوسط»

ركزنا البحث على الخطوات التي يجب أن تقوم بها الدولة اللبنانية لتفادي المخاطر وانعكاساتها على لبنان وفلسطين وعملية التسوية السلمية وذلك بإجراء الاتصالات الهادفة والمكثفة مع الأمم المتحدة والجامعة العربية ودول عواصم القرار والدول الصديقة والشقيقة ومع المغتربين اللبنانيين المنتشرين في كل أنحاء العالم، وكذلك دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية للبحث في هذا الموضوع واتخاذ القرار الذي يحدد الخطوات العملية ودعوة مجلس الوزراء أيضاً إلى جلسة استثنائية لوضع برمجة التحرك الذي تكلمنا عنه وبالسرية الممكنة.

ورداً على سؤال قال الخليل: «الخطوة والركيزة الأساسية هي تكثيف الاتصالات وهذا من باب تحصيل الحاصل وتعميق وترسيخ الوحدة الوطنية حول هذا الموضوع. وأوصينا كذلك بالعمل للدعوة إلى مؤتمر وطني لبناني يؤكد على رفض التوطين ويتبنى الخطوات العملية التي يجب أن تتخذها الدولة بهذا الصدد.

وعما إذا كانت هذه الخطوات كافية، قال «هذه كل الخطوات الممكنة والتي بين يدينا لأن أمر التوطين مرفوض لبنانياً وعربياً وفلسطينياً. إن التحرك يبقى في اتجاه الجهات التي تعمل من أجل التوطين والتي تعتقد أن التوطين هو جزء لا يتجزأ من التسوية».

وسئل الخليل هل لديه أي تفسير لمعاودة «فتح» سيطرتها على مخيم عين الحلوة في صيدا؟ فأجاب: «نحن واعون إلى نقطة وهو أنه ليس علينا أن ندخل بطروحات من شأنها أن تؤدي إلى إعطاء فكرة بأننا ضد المخيمات الفلسطينية. هذا ليس صحيحاً، نحن مع الفلسطينيين ضد التوطين فإثارة مواضيع حساسة في هذا الوقت وفي سياق الكلام عن الخطوات لمواجهة التوطين قد يساء فهمه. من يعمل للتوطين هي إسرائيل ومن يدور في فلكتها».

ورداً على سؤال حول الاتصالات مع المغتربين قال: «في هذا السياق يجب أن لا نتعرض لمشكلة الجنسية والتجنس. فنحن ضد التوطين والجنسية موضوع آخر. فالحكومة وضعت مشروع قانون يتعلق بالجنسية سيأتي إلى مجلس النواب وبموجب هذا القانون سيتم التجنيس فنحن في هذه المرحلة بالذات وفي هذا السياق لا نخلط بين التوطين والتجنس، علماً أن هناك اقتراحاً وارداً من بعض الزملاء أن يشتمل قانون التجنيس على مادة تمنع تجنيس الفلسطينيين».

ورداً على سؤال آخر، قال: «نحن قلنا إن الفلسطينيين ضد التوطين ولم نقل ياسر عرفات، ومن يريد التوطين يعني يريد إسرائيل نحن نعتقد أن التوطين هو مؤامرة إسرائيلية ومن يسير في التوجه الإسرائيلي. نحن نقول بأن السواد الأعظم من الفلسطينيين ضد هذا التوجه».

أكدت لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين في البرلمان اللبناني أن توطین الفلسطينيين اللاجئين في لبنان مرفوض لبنانياً وفلسطينياً وعربياً ودعت الحكومة إلى إجراء الاتصالات اللازمة مع المراجع والدول العربية والغربية لمواجهة هذا المخطط. كذلك دعت إلى جلسة استثنائية لمجلس النواب وأخرى لمجلس الوزراء لتحديد الخطوات العملية وبرمجة خطوات هذه المواجهة.

وكانت اللجنة اجتمعت أمس في مبنى المجلس النيابي برئاسة النائب علي الخليل وحضور النواب: قبلان عيسى الخوري، عاصم قانصوه، بهاء الدين عيتاني، راجي أبي حيدر، عبد الله قصير، عمار الموسوي، فيصل الداود وعلي عسيران إضافة إلى الأمين العام لوزارة الخارجية طاهر الحسن.

وبعد الجلسة قال النائب الخليل إن اللجنة ناقشت موضوع مواجهة «مخاطر التوطين لأننا لسنا بصدد اتخاذ موقف من التوطين حيث إن الموقف معروف إنما المطلوب اتخاذ الخطوات العملية لمواجهة هذا الخطر الدائم. إن موضوع التوطين قفز إلى واجهة الأحداث بعد تحريك عملية السلام مع العلم أنه يشكل خطراً أكبر على هذه العملية ومباشرة بعض الأوساط الدولية بتحريك هذا الموضوع وجعله أمراً واقعاً الأمر الذي يحتم علينا التصدي لمخاطره». وقال إن المؤشرات على ذلك عدة ومن أهمها:

1 - التحرك الكندي الدولي للبحث في موضوع اللاجئين ضمن الاجتماعات المتعددة الأطراف التي شبكت لجنة لشؤون اللاجئين برئاسة كندا. وطبعاً لبنان لا يشارك في هذه الاجتماعات وفي هذه اللجنة.

2 - الكلام الصادر عن نائب رئيس الجمهورية الأميركي ال غور عندما قال إن القرار 181 الذي يتكلم عن تقسيم فلسطين غير قائم «الأمر الذي يصب في مصلحة التوطين».

وأضاف الخليل: «إن التوطين مرفوض لبنانياً وفلسطينياً وعربياً لأنه يؤدي إلى إجهاض القضية الفلسطينية والتي إثارة الحساسيات في لبنان. فالدستور اللبناني ينص في مقدمته على رفض التوطين وهذا يشكل بنياً أساسياً من بنود وثيقة الوفاق الوطني التي تم الاتفاق عليها في الطائف. وأشار إلى أن الجامعة العربية تعارض التوطين وترفضه منذ قيام أو نشوء القضية الفلسطينية لغاية الآن وأضاف أن التوطين مرفوض دولياً إذ أن الأمم المتحدة في العام 1948 اتخذت قراراتين: الأولى ذو الرقم 181 وينص على تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية ويعني حق عودة الفلسطينيين إلى دولتهم. والثاني ذو الرقم 194 يؤكد حق الفلسطينيين بالعودة إلى ديارهم. لذلك نحن